

مدى مساهمة المعونات في إطار التعاون الدولي في تحسين الإلتزام بالمعايير البيئية

هبة أحمد إبراهيم محمد (١) - مدحت محمد أحمد عبدالعال (٢)
ماجد محمد يسرى الخربوطلي (٣)

(١) قسم العلاقات العامة، كلية الحاسبات والمعلومات، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة،
جامعة عين شمس (٣) قسم العلوم الاقتصادية البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية،
جامعة عين شمس

المستخلص

تعتبر المعونات الدولية أهم مورد خارجي، تعتمد عليه الدول الأكثر فقراً خاصة منها البلدان الإفريقية وعددها الآن ٣٣ دولة أكبر متلقية للمعونات بمختلف أنواعها، باعتبارها تعاني من أزمة تنمية جعلتها تتخلف عن الركب العالمي، في ظل ظروف معيشية متدنية وركود اقتصادي مستمر وضعف مؤشرات التنمية البشرية وتدهور الأوضاع البيئية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستمارة إستقصاء ولقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي، الإستقراء، وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية والدراسة الميدانية والاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار فروض الدراسة تم إختيار عينة مكونة من (٨٤) مفردة من مسئول، المصانع والشركات التي إستقادت من المعونات البيئية الدولية خلال فترة الدراسة الخاصة بمشروع "حماية البيئة بالقطاع الخاص، وقطاع الأعمال الصناعي، في مصر"، وأوضحت نتائج هذه الدراسة بأنه:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروعية المعونات في الإطار البيئي وبين تعظيم الاستفاده منها في الإطار البيئي،
- "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استدامة المعونات البيئية وبين تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة".

وتوصى الدراسة:

بضرورة إشراك وزارة التعاون الدولي مع الجهات المعنية الأخرى بملف المعونات البيئية الدولية لتحقيق مزيد من التقدم فيما يخص المفاوضات ومشاركة المجتمع الدولي وتدخل السلطة التشريعية في مصر لتحديث وتحسين التشريعات التي تتعلق بمكافحة آثار المشكلات البيئية مع التنسيق والتكامل بين كافة الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية والأخرى المعنية بالسياسات البيئية والعمل على وضع خطة استراتيجية لوزارة البيئة المصرية لربط المعونات البيئية بالالتزام بالمعايير والإشترطات البيئية وتشجيع المشروعات التي تؤدي إلى تقليل الانبعاثات السامة والضارة بتوجيه المعونات البيئية إلى تلك المشروعات والحرص على مزيد من التنسيق مع الجهات والمؤسسات الحكومية في مصر لتعزيز الاستفادة من المعونات البيئية.

مقدمة الدراسة

مع ظهور الثورة الصناعية تمكن البشر من التقدم أكثر في القرن الحادي والعشرين، حيث تطورت التكنولوجيا بسرعة وأصبح العلم متقدماً وظهر عصر التصنيع، مع كل هذه جاءت نتيجة أخرى للتلوث الصناعي في وقت سابق، حيث كانت الصناعات عبارة عن مصانع صغيرة تنتج الدخان كملوث رئيسي، ومع ذلك نظراً لأن عدد المصانع محدود وكان يعمل فقط لعدد معين من الساعات في اليوم فإن مستويات التلوث لن تنمو بشكل ملحوظ ولكن عندما أصبحت هذه المصانع صناعات ووحدات تصنيع واسعة النطاق بدأت قضية التلوث الصناعي تكتسب أهمية أكبر. يُعرف أي شكل من أشكال التلوث يمكن أن ينتج مصدره المباشر للممارسات الصناعية بالتلوث الصناعي، ويمكن إرجاع معظم التلوث على الكوكب إلى صناعات من نوع ما، في الواقع اكتسبت قضية التلوث الصناعي أهمية كبيرة للوكالات التي تحاول مكافحة التدهور البيئي، وتجد البلدان التي تواجه نمواً مفاجئاً وسريعاً لهذه الصناعات أنها مشكلة خطيرة يجب السيطرة عليها على الفور. يأخذ التلوث الصناعي

العديد من الوجوه مثل تلوث عدة مصادر لمياه الشرب وتطلق سموم غير مرغوب فيها في الهواء وتقلل من جودة التربة في جميع أنحاء العالم، وقد تسببت الكوارث البيئية الكبرى بسبب الحوادث الصناعية التي لم يتم السيطرة عليها بعد في بعض أسباب التلوث الصناعي التي أدت إلى تدهور البيئة.

تطورت مفاهيم تقديم المعونات للدول النامية من قبل الدول المتقدمة علاوة على تقدم الآليات التي يتم من خلالها تقديم هذه المعونات أو المساعدات ، ويمكن إعتبار لجنة مساعدات التنمية "داك" والتي تضم مجموعة الدول المتقدمة من أهم الجهات على الإطلاق التي تتولى تقديم المعونات وذلك لإشتمالها على ٢١ دولة مقدمه للمعونه وهم (استراليا - النمسا - بلغاريا - كندا - الدنمارك - فنلندا - فرنسا - السويد - سويسرا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الامريكه - اسبانيا - لوكسمبورج - البرتغال) وهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (إسراء محمد حلمي، ٢٠١٧)

إن الآلية التي تحكم علاقة المانح للمعونه بالمستقبل أو المتلقى من الأمور الهامة في علاقة المانح بالمتلقى والتي تتحدد وتتشكل تبعاً لمجموعه من العوامل أهمها مكانة الدول المانحة في النظام الدولي وخصائص الدوله المتلقيه للمعونه ، إن الأصل في فكرة تقديم المعونات سواء كانت تلك المعونه في شكل تدفقات ماليه وخدميه أن لا يقابلها تدفقات ماليه عكسيه من الدول المتلقيه لتلك المعونات ، فهي إذن تعامل بمثابة تحويلات من دوله لأخرى وقد تكون معونات مشروطه بتحسين الالتزام بالمعايير البيئيه للدول المتلقيه للمعونه. (ضياء رحيم محسن، ٢٠١٦)

لكي يحقق التعاون الدولي الأهداف المرجوة منه في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي له أن يقترن بالجهود الذاتية للبلدان المعنية وحسب الهيئات الدولية لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا أخذت البلدان النامية بنفسها زمام الأمور وإن كان ذلك

بمشاركة فاعلين آخرين، غير أن نقل التكنولوجيا والتحويلات المالية باتجاه بلدان الجنوب يبقى الوسائل الأساسية لمباشرة التنمية المستدامة، ويبدو دعم المساعدة التي يقدمها الفاعلون المختلفون في مجال التعاون من أجل التنمية الأكثر إلحاحاً من ذي قبل أكان ذلك الدعم نوعياً أم كمياً و أخيراً تبدو قضية إلغاء المديونية الخارجية حجر الزاوية التي يبنى عليها نجاح التعاون الدولي. (AlexanderThompson، ٢٠١٤)

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن التلوث البيئي ليس له حدود ينتهي عندها ولكن ينتقل بين الدول فيما بعد وذلك دفع الكثير من الدول المتقدمة والنامية للحد من التلوث البيئي وحماية البيئه وتحسينها وذلك عن طريق الكثير من الأساليب والإجراءات مثل المعاهدات والإتفاقيات الدولية ومن هذه الأساليب والإجراءات أيضاً تقديم المعونات للدول النامية لمساعدتها على الحفاظ على البيئه.

خلال السنوات العشر السابقة على ثورة ٢٥ يناير، وتحديداً ما بين ٢٠٠١-٢٠١١، تلقت مصر معونات بإجمالي نحو ٢٠,٤ مليار دولار أمريكي، تراوحت ما بين أقل من مليار دولار في بعض السنوات مثل ٢٠١٠، وما لم يزد عن ٢,٧ مليار دولار في سنوات أخرى مثل عام ٢٠٠٩ والحاصل أن الحجم السنوي لتلك المساعدات خلال العقد الأول من الألفية الثالثة لم يتخط حاجز الـ ٣ مليارات دولار. (Ministry of planning and International Cooperation.2020)

ووفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فقد حصلت مصر عام ٢٠١١ على معونات أجنبية قدرت بنحو ٩٥٥ مليون دولار، متراجعة بذلك عن مستوى عام ٢٠١٠ الذي تلقت فيه مصر نحو ٢,٢ مليار دولار. وقد مثل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية خلال

المجلد الحادي والخمسون، العدد الخامس، الجزء الثالث، مايو ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

العقد الأخير السابق على ثورة ٢٥ يناير نسبة لم تتعد ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق إحصاءات البنك الدولي، متراجعة عما كانت عليه خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث تعدت نسبتها نحو ٥% من الناتج الإجمالي المحلي، بما يوحي بتقلص الأهمية النسبية للمساعدات الأجنبية في الاقتصاد المصري بشكل مضطرد. (البنك الدولي، مصر)

وبلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاه لجمهورية مصر العربية وفقاً لبيانات البنك الدولي بلغت عام ٢٠١٩ نحو ١,٧٤ مليار دولار تكمن مشكلة الدراسة في أن التلوث البيئي ليس له حدود ينتهي عندها ولكن ينتقل بين الدول فيما بعد وذلك دفع الكثير من الدول المتقدمة والنامية للحد من التلوث البيئي وحماية البيئة وتحسينها وذلك عن طريق الكثير من الأساليب والإجراءات مثل المعاهدات والإتفاقيات الدولية ومن هذه الأساليب والإجراءات أيضاً تقديم المعونات للدول النامية لمساعدتها على الحفاظ على البيئة. (البنك الدولي، مصر)

وقد توصلت الدراسة الى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروعية المعونات في الإطار البيئي وبين تعظيم الاستفادة منها في الإطار البيئي، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استدامة المعونات البيئية وبين تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير "استدامة المعونات البيئية" والمتغير "تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة".

أسئلة الدراسة

ما مدى إستفادة مصر من المعونات البيئية المقدمه إليها مما ساهم في تحسين الإلتزام بالمعايير البيئية؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ١- إلى أى مدى تم توجيه المعونات البيئية بشكل يقلل من تزايد التأثير السلبى للصناعات الملوثة وينمى من الصناعات النظيفة؟
- ٢- ما مدى نجاح السياسة الإقتصادية و منها سياسات التعاون الدولى فى زيادة حصة مصر من المعونات البيئية فى إطار الإلتزام بتحسين المعايير البيئية؟

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من حيث محاولة التأكد من أن الشركات الخاصة بمشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع العمال الصناعى فى مصر المتلقيه للمعونات الدولية فى اطار التعاون الدولى قد تساهم فى تحسين الإلتزام بالمعايير البيئية والتي قد تهدف الى حماية البيئه من أشكال التلوث.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

- ١- تحديد مدى فاعلية المعونات فى إطار التعاون الدولى على تحسين الإلتزام بالمعايير البيئية.
- ٢- تقييم دور المعونات ومدى الإستفاده منها فى برامج الحفاظ على البيئه وتقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة.
- ٣- توضيح دور السياسة الإقتصادية ومنها سياسات التعاون الدولى فى زيادة حصة مصر من المعونات البيئية فى إطار الإلتزام بتحسين المعايير البيئية.

فروض الدراسة

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروطية المعونات فى الإطار البيئي وبين تعظيم الإستفادة منها فى الإطار البيئي.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استدامة المعونات البيئية وبين تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة.
- ٣- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين زيادة حجم ونوعية المعونات البيئية وبين تحسين الإلتزام بالمعايير البيئية.

الدراسات السابقة

دراسة (مجدى محمد عبدالعزيز، ٢٠١١) اهتم المجتمع الدولي بإصدار المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تنص على حماية البيئة من الأضرار الناجمة عن التلوث، كما زاد الضغط من جانب أنصار حماية البيئة لمطالبة المؤسسات بإزالة أو منع أسباب التلوث الناجمة عن العمليات التشغيلية وغيرها من عوامل التلوث، مما أرغم العديد من المؤسسات إلى الإلتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، وقد ترتب على ذلك نشأة عناصر جديدة من التكاليف والإلتزامات التي تضطلع بها المؤسسات. حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قياس مدى التزام الشركات الصناعية بالمعايير البيئية وتأثير التزام الشركات على المحتوى المعلوماتى للقوائم والتقارير الماليه وإجراء دراسته للشركات التى تلتزم بالمعايير البيئية.

دراسة (جوزيف إدوارد زكى ميخائيل، ٢٠١٢) إن المنظمات الدولية قد اهتمت اهتماماً كبيراً بحماية حق الانسان فى البيئه النظيفه من خلال حماية البيئه وصيانة مواردها المتجدده وغير المتجدده ولم ينحصر اهتمامها على جانب دون آخر من جوانب هذا

الموضوع، هناك قصور واضح في تحقيق اهداف المنظمات الدولية المعنيه بحماية البيئه نظراً للطبيعه الغير إلزاميه للقرارات الصادره عنها. وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور المنظمات الدولية في حماية حق الإنسان في البيئه النظيفه على الصعيد الدولي والوطني.

دراسة (وائل شحاته عبدالحميد، ٢٠١٢) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين العائد الإقتصادي من تطبيق المعايير البيئية والإدارية التي يتم الإلتزام بها في الجامعات والمعاهد العليا الخاصة في محافظة القاهرة، وما إذا كان يؤثر على البطالة وميزانية الدولة وفرص التعليم للطلبة. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تصنيف العمليات داخل الجامعات الخاصة إلى عمليات رئيسية وعمليات فرعية هادفة إلى التأكد من طبيعة العمليات بغرض تحديد عناصر الجودة البيئية والإدارية، بالإضافة إلى ذلك، وجود عالقة واضحة بين تطبيق المعايير البيئية والإدارية والتي تلتزم بها الجامعات والمعاهد العليا وتحقيق عائد إقتصادي مالى.

دراسة (تغريد محمد عاطف الغندور، 2013) تعتبر الحاله المصريه مثالاً واضحاً للمشروطيه المتبادله والتعاون الرشيد بين المؤسسات والهيئات مانحة المعونه مثل البنك الدولي للدول الناميه. ووجود قصور في نسبة التعاقدات في العديد من برامج المعونه. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعونات التي تلقتها مصر من صندوق النقد الدولي ومحددات النمو الإقتصادي والمساعدات الاجنبيه.

دراسة (سارة محمد الخشن، ٢٠١٤) يُعد البحث عن بدائل محليه لبرامج المعونه الأمريكيه وعلى رأسها زيادة معدل الإدخار المحلى وضبط الاستهلاك والاستيراد. ضرورة النظر في برامج المعونه الامريكيه المقدم لمصر والعمل على توجيه تلك المعونات لقطاعات تتعكس على الحاله الاجتماعيه للمواطن و إعادة النظر في اسلوب التفاوض بين الجانبين المصري والامريكى حول اسلوب صرف ارتباطات المعونه الامريكيه وعملية التصرف في

ادارة الارصد، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأغراض السياسي التي استهدفتها برامج المعونة الامريكه لمصر منذ بداية تفعيلها عقب اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل تحت الاشراف الامريكى ومشروطية برامج المعونة الامريكه وتأثيرها الايجابى على الاقتصاد المصرى.

دراسة (طارق محمد عبدالمنعم ، ٢٠١٥) هدفت الدراسة إلى التعرف على الملامح العامه لإقتصاد الدول محل البحث فى ضوء تطور الاوضاع السياسي بعد توقيع اتفاقية معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تحت اشراف امريكا عام ١٩٧٩ وبدء تفعيل برامج المعونات الامريكه للدولتين هذا الى جانب تفعيل نفس البرامج مع الاردن من عام ١٩٥٧ واستعراض تأثير برامج المعونات الأمريكية على اقتصاد كل من مصر والأردن وإسرائيل. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها تناقص الأهمية النسبية للمعونة الامريكه في مصر بشكل عام وذلك يرجع إلى الانخفاض في قيمة المعونة وتناقص مساهمتها في الاقتصاد القومى سواء من حيث تناقص نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، أو إلى إجمالي موارد النقد الأجنبي أو تناقص نصيب الفرد من المعونة الأمريكية. وضعف التوافق بين استراتيجيات الوكالة الأمريكية والاحتياجات الحقيقية للدول المتلقية للمعونات.

دراسة (عبير محمد منير مطر، ٢٠١٥) يُعد هدف زيادة الصادرات من أهم الأهداف التي يسعى اليها أى نظام اقتصادى، لأنه بزيادة الصادرات يزداد الدخل القومى وما لذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد القومى ومن هنا فإن قضية تنمية الصادرات من القضايا التي تحتل مانه فى برامج عمل الحكومات المختلفة سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية لأنت تنمية الصادرات تساهم فى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي المساهمة فى حل مشكلة البطالة وعلاج حالة العجز فى ميزان

المدفوعات والمساهمة فى زيادة تدفقات الاستثمار المحلى والأجنىبى وما لذلك من آثار ايجابية على الاقتصاد القومى وتحقيق معدل النمو الاقتصادى المستهدف فى الخطط الاقتصادية . لهذا أصبح من الضرورى توافر العديد من العناصر التى ترتبط بالنشاط التصديرى سواء القوانين ذات الصلة بالتصدير أو الحوافز أو المعايير والمواصفات وكذلك المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية مثل دراسة التوافق البيئى للصادرات فى الاسواق الخارجية بعد أن أصبح البعد البيئى دور كبير فى فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات ومن هنا تظهر لنا أهمية توافق المنتج التصديرى مع المتطلبات والمقاييس البيئية بالنسبة للدول المتقدمة وبصفة خاصة دول الاتحاد الاوروبى نحو وارداتها من الدول الاخرى ومن بينها لم تؤخذ فى الاعتبار عند التصدير الى الاسواق الخارجية لما تشكله هذه المتطلبات من ظهور قيد من نوع جديد إضافة للقيود الكمية والسعرية وإن كان يستهدف صحة وأمان المستهلك.

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية للمعايير البيئية على الصادرات المصرية الزراعيه ودراسة وتحليل مفهوم وأهم مؤشرات القدره التنافسيه للصادرات المصريه الزراعيه. **دراسة (إيمان محمود حسين عبدالخالق ، ٢٠١٦)** ان المعونه الغذائيه الأجنبيه عون مقدم لدول افريقيا لتحقيق التنميه الاقتصاديه. لا يمكن الفصل بين تدفق المعونات الأجنبيه الغذائيه الى دول افريقيا عن العلاقات السياسيه بين البلدين. يمكن أن تلعب المعونه الغذائيه دوراً مهماً فى التنميه الاقتصاديه لدول افريقيا ولكن يتوقف ذلك على حجمها وشروطها. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعونه الغذائيه الأجنبيه فى التنميه الإقتصاديه لدول القاره الأفريقيه.

دراسة (Muhammad imad khan, shah Khalid, 2017) هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمساعدات الاقتصادية الأجنبية والإدخار المحلي والديون الخارجية في باكستان ، وتستخدم هذه الدراسة نموذج تصحيح الخطأ ونموذج ARDL لتوضيح العلاقة قصيرة وطويلة الأجل. وجود علاقة موجبة علي المدى القصير كما أوجدت الدراسة علاقة سلبية طويلة الأجل بين الإدخار المحلي والنمو الإقتصادي في حين أنها موجبة على الأجل القصير ، وهناك علاقة سلبية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي سواء على الأجل القصير أو الطويل في باكستان.

الإطار النظري

نظراً لكون الصناعة من أكثر النشاطات الاقتصادية تأثيراً على الظروف البيئية المحيطة بها من خلال استهلاكها للموارد الطبيعية ومن خلال توليد النفايات الصلبة والسائلة والغازية فقد تضمنت سياسات الإلزام والالتزام التي يتبناها جهاز شئون البيئة السعي إلى دعم الصناعة في استخدام تكنولوجيا نظيفة والعمل على توفير حزم تمويلية مختلفة لدعم مشروعات التحكم في التلوث للمنشآت الصناعية الكبرى والمتوسطة وهذا جنباً إلى جنب مع وضع تلك المنشآت أمام مسئوليتها القانونية عند تقاعسها عن الارتقاء بأدائها البيئي ويوفر جهاز شئون البيئة هذه الروافد للتمويل بالتعاون مع مؤسسات تمويل دولية من خلال برنامج التحكم في التلوث الصناعي.

كثيراً ما تواجه البلدان صعوبات في تقدير مساهمة تدابير حماية البيئة في الحد من الفقر وتعزيز التقدم، وعادةً ما تكون الأولويات في برامج المعونات هي الضرورة الأساسية مثل الغذاء والمياه والمأوى والرعاية الطبية.

نظراً لكون الصناعة من أكثر النشاطات الاقتصادية تأثيراً على الظروف البيئية المحيطة بها من خلال استهلاكها للموارد الطبيعية ومن خلال توليد النفايات الصلبة والسائلة والغازية فقد تضمنت سياسات الإلزام والالتزام التي يتبناها جهاز شئون البيئة السعى إلى دعم الصناعة في استخدام تكنولوجيا نظيفة والعمل على توفير حزم تمويلية مختلفة لدعم مشروعات التحكم في التلوث للمنشآت الصناعية الكبرى والمتوسطة وهذا جنباً إلى جنب مع وضع تلك المنشآت أمام مسؤوليتها القانونية عند تقاعسها عن الإرتقاء بأدائها البيئي ويوفر جهاز شئون البيئة هذه الروافد للتمويل بالتعاون مع مؤسسات تمويل دولية من خلال برنامج التحكم في التلوث الصناعي. (المناولى لبنى، ٢٠٢٠)

أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعاً متميزاً في الإتفاقيات الدولية المختلفة، وأصبحت مراعاة وتطبيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، ومع ذلك فإن الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول النامية لازالت تبدي تخوفها من اعتماد تلك الوسائل كأساليب حمائية تؤدي الى تقييد تجارتها.

وذلك على الرغم من أن مراعاة الجوانب البيئية من طرف منظمات الأعمال تُعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها، من خلال ما تُسهم به في القضاء على التلوث وتطوير الأداء البيئي، بالإضافة الى التقليل من التكلفة وتخفيض معدلات الحوادث، فضلاً عن زيادة كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، كما أن إحترام البيئة والحفاظ عليها يُحسن من سمعة المؤسسة وصورتها وزيادة قدرتها على إكتساب أسواق جديدة ومستهلكين جدد.

تُثبت علمياً أنه من الصعب حماية البيئة مطلقاً من أى كمية ولو قليلة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة البشرية، وليس من المجدى ترك تقدير كمية الملوثات المسموح بها أو غير المسموح بها للتقييم الشخصى أو لمجرد الظن أو التخمين أو الإعتماد على حواس المسؤولين. فبعض الملوثات يمكن إدراكها بالحواس كالنفايات الصلبة والأدخنة، وبعضها يحتاج إلى أجهزة دقيقة كأغلب ملوثات الماء والهواء، ولا بد من وجود معايير موضوعية أو مقاييس ومواصفات محكمة لتحديد كميات المواد التى يُسمح أو لا يُسمح بإخراجها إلى البيئة حماية لها. وكذلك تحديد نوعية المواد السامة أو الخطيرة التى يحظر حظراً مطلقاً إستخدامها فى بعض مجالات البيئة، ويستعان فى تطبيق هذه المعايير بأجهزة علمية دقيقة قادرة على قياس المقادير بالغة الصغر التى تصل إلى جزء من مليون من العينة المراد فحصها. (لطالمى مراد، ٢٠١٦)

من أهداف المحافظة على البيئة من التلوث تقليل الإستنزاف من الموارد الطبيعية، معالجة التلوث الناتج عن الأنشطة البشرية وخاصة الصناعية منها، رفع الإنتاج الزراعى، فعندما تزداد إنتاجية الزراعة والمساحات الخضراء زادت النظافة وجمالية الأشياء، خلق الوعى البيئى بين الأجيال، تبادل الخبرات مع الدول المقدمة، إستعمال المصادر البديلة للطاقة كالشمس، والماء والرياح.

كذلك يهدف القانون الدولى للبيئة بالدرجة الأساس إلى حماية البيئة، أى حماية المحيط من أى تدهور أو ضرر من شأنه أن يعرض وظائفه الحالية والمستقبلية للخطر، تنص الديباجة على "أن كل شكل من أشكال الحياة فريد فى ذاته، ويستحق الإحترام بصرف النظر عن قيمته للإنسان". (احمد الكحل، ٢٠١٥)

فى سنة ١٩٨٧ وصلت لجنة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المعروفة بإسم "لجنة برنتلاند" إلى نتائج مهمة فى تقريرها النهائى وقدمت مجموعة من التوصيات موجهة لتشجيع الوعي الإيكولوجى، تحسين فعالية برامج الحماية البيئية، وضمان التنمية المستدامة، ولا يتم ذلك إلا بموجب تعاون دولى حول تحديد المشاكل وإيجاد حلول لها، وكذا بزوغ إرادة سياسية تترجم بأخذ الدول الصناعية على عاتقها جزء كبير من التكاليف الإضافية المتكبدة من قبل الدول السائرة فى طريق النمو، ويجب إعادة توجيه المساعدة وتقوية الإتفاقيات الدولية، وإيجاد مصادر جديدة للتمويل.

فهناك شبه إجماع على أن حماية البيئة الإنسانية حماية فعالة ومؤثرة لن يأتى إلا من خلال التعاون لمنع وقوع الضرر البيئى وليس التعويض عنه بعد حدوثه، وفى مجال حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث ينبغى التركيز على التعاون الوقائى.

فآلية التعاون الدولى مهمة لتجسيد القانون الدولى ومختلف السياسات البيئية، وكذا تنفيذ الإتفاقيات البيئية، فههى تسمح برفع التفاوت فى قدرات الدول المتقدمة، بل حتى فى بعض حالات الدول المتقدمة تجد صعوبات فى تنفيذ الإتفاقيات البيئية نظراً للطابع العالمى والشمولى للمشاكل التى تتناولها.

مما سبق يتجلى أن آلية التعاون الدولى لا يمكن الإستغناء عنها فى تنفيذ الإتفاقيات البيئية من خلال التعاون المؤسساتى وكذا التعاون فى إتخاذ التدابير المختلفة لمساعدة الدول فى تنفيذ إلتزاماتها الإتفاقية. (معمر رتيب، ٢٠١٤)

بدأ تدعيم الإتفاقيات الدولية لحماية البيئة بأحكام مؤسساتية بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بأستوكهولم سنة ١٩٧٢، حين رأت الدول ضرورة حماية الكائنات الحية والنظم الإيكولوجية، هذا التطور انعكس فى الإتفاقيات البيئية التى أتت بعد هذا المؤتمر والتى تحتوى على أحكام ذات طابع مؤسساتى.

تعزز الدعم المؤسسي للإتفاقيات البيئية بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بريتو ديجانيرو عام ١٩٩٢، بتبنى إتفاقية الأمم المتحدة لتغيير المناخ، وإتفاقية التنوع البيولوجي، هذه الإتفاقيات لم تكنف فقط بإعتماد أجهزة ومؤسسات كمؤتمر الأطراف بل إتجهت إلى أكثر من ذلك بإدراجها أجهزة تساعدها على تنفيذ أحكامها. (Peter .H. Sand، ٢٠١٠)

تعد خطة مارشال هي البداية الأولى للمساعدات الإقتصادية للدول النامية وقد تبنت الولايات المتحدة هذا المشروع ووصلت جملة المساعدات التي انفتحتها في هذا المشروع الى ٦ بليون في عام ١٩٤٩، وساهمت بـ ١٣,٢ مليار دولار من أجل إعادة الإعمار والإستقرار السياسي والإقتصادي لدول غرب أوربا، ثم بعدها تم إنشاء منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لتصبح المصدر الأساسي للمساعدات الدولية وحلقة الوصل بين بداية ظهور المساعدات الإقتصادية بشكلها الرسمي بخطة مارشال وبداية تطبيقها على نطاق واسع، وتم إنشاء العديد من المنظمات والبرامج والمؤسسات التي تباشر تحقيق أهدافها مثل إتحاد المدفوعات الأوروبية وبنك الإستثمار الأوربي، ثم تم إنشاء مجموعة المساعدات الإنمائية وإنشاء لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لها وذلك بعد إنحصار دور منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بعد تحقيق أهدافها، وتابع ظهور هذه المنظمة العديد من البرامج والمؤسسات التي أنشأت لتدعم أغراض التنمية مثل قيام اليابان بتأسيس صندوق التعاون الإقتصادي الخارجي، وأسست السويد وكالة للمساعدات الدولية، وتأسيس بنك التنمية الآسيوية بالفلبين، وأيضاً صندوق التنمية الأفريقية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقامت تايبوان في عام ١٩٨٨ بتأسيس الصندوق الدولي لتنمية التعاون الإقتصادي وغيرهم. (على محمد على محمود، ٢٠٠٨)

شهد النصف الأول من عقد التسعينات تقديم المزيد من المساعدات الى الدول النامية في صورة برامج للتكيف الهيكلي يهدف من خلالها البنك الدولي الى تدعيم التوجه نحو اقتصاد السوق الحر. ولكن في النصف الثاني من عقد التسعينات ومع وقوع الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧ بدأ التأكيد مرة أخرى على أهمية دور الدولة في النشاط الإقتصادي، ومن ثم فقد بدأ توجيه المساعدات بهدف محاربة الفقر وتدعيم الحوكمة الرشيدة في الدول المتلقية. وقد شهد عقد التسعينات إنخافاضاً ملموساً في تدفقات المساعدات الرسمية كنتيجة لإنهاء الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي مع بداية ذلك العقد ومن ثم تفكك الإتحاد السوفيتي وتحول دول الإتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية من دول مانحة للمساعدات إلى دول متلقية للمساعدات. (ليلي مصطفى، ٢٠٠٠).

تعتبر المعونات الدولية أهم مورد خارجي تعتمد عليه الدول الأكثر فقراً خاصة منها البلدان الإفريقية وعددها الآن ٣٣ دولة أكبر متلقي للمعونات بمختلف أنواعها، باعتبارها تعاني من أزمة تنمية جعلتها تتخلف عن الركب العالمي في ظل ظروف معيشية متدنية وركود اقتصادي مستمر وضعف مؤشرات التنمية البشرية وتدهور الأوضاع البيئية. ما توصلنا إليه هو أنّ المعونات البيئية الدولية فشلت في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقراً، فهي لم تقضي إلى تحقيق نمو مستدام ثمّ تنمية مستدامة واقتصرت مساهمتها على تحسين التنمية البشرية وبشكل محدود. لأجل تفعيل دور المعونات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، يجب تجاوز الإختلالات التقليدية التي تعاني منها من عدم كفاية وتجزئة وارتباط تقديمها بالغايات السياسية للدول المانحة، بل يجب على المجتمع الدولي أن يخلق نظام اقتصادي، تجاري ومالي عالمي عادل بالموازاة مع تقديم المساعدات، بالإضافة إلى ضرورة خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومؤسسات قوية من أجل خلق الاستثمارات التي

تحقق النمو المستدام وتبني الحكم الراشد والمشاركة الشعبية بالنسبة للدول المتلقية. (سميحة نوى، ٢٠١٧)

تنسجم المعونات الإنمائية المقدمه لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية مثل الطاقة والكهرباء والمياه، والنقل والإتصالات بالإضافة إلى مشاريع الخدمات الإجتماعية حيث تسعى إلى دعم الجهود الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصوصاً الهدف الرئيسى المتعلق بالقضاء على الفقر الذى يشكل هدفاً ثابتاً، إذ أن جزءاً كبيراً من هذه العمليات يوجه إلى تمويل المشاريع الإنمائية فى مقدمتها القطاعات بالإنتاجية كالزراعة لما لها دور فى توفير السلع الغذائية فى المناطق الأكثر فقراً وفى تنشيط القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة فضلاً عن دعم مشاريع قطاعى الصحة والتعليم لما لها من دور إيجابى فى تحسين مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية.

تعمل إدارة البيئة فى منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة على تشجيع التنمية الشاملة والمستدامة للصناعة على مستوى العالم بأسره. وتتولى إدارة البيئة القيام بهذه المهمة من خلال تقديم المساعدات لتحسين الأداء البيئى للصناعات القائمة حالياً الى جانب تبني صناعات جديدة تعمل على تقديم الخدمات والمزايا البيئية وهو ما يعمل بدوره على مساعدة الدول فى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتنمية بشرية. ومن المعلوم أنه مع الطلب المتزايد عالمياً على الخدمات البيئية والذي تمليه الزيادة المضطربة فى عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل فإن نمط النمو الإقتصادي الحالي يتسبب فى بصمة بيئية هائلة. ومن ثم فإن الموارد الطبيعية فى طريقها للانخفاض لمستويات حرجة علاوة على أن قدرة أماكن عديدة من العالم لن تكون كافية لإستيعاب ما تنتجها هذه الأماكن من إنبعاثات ونفايات. واليوم يشعر الكثيرون بتداعيات هذا الوضع الذي يهدد بعواقب خطيرة تعاني منها الأجيال

القادمة. وقد قامت الصناعة بكونها المحرك الاول للنمو الإقتصادي، بتحقيق الإزدهار ورفع مستوى المعيشة في قطاعات كثيرة لمجتمعات العديد من الدول حول العالم. غير أن الصناعة أيضاً هي المسئولة عن استنفاد الموارد الطبيعية بصورة منتظمة، وعلي نطاق كبير، ناهيك عما تسببه من تلوث هائل للهواء والماء والتربة. (العون الإنمائى المصرى، ٢٠٠٩).

تشمل الدراسة على عدد من المفاهيم التي لا بد من توضيحها وتحديد المقصود منها وهي على النحو التالي:

التعاون الدولي: فلسفة هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والإقتصادية والأمنية (محمد سعد أبو عامود، ٢٠٠٧).

المعونات الدولية: اختلف تعريف المعونات أو المساعدات الخارجية طبقاً لعدد من العوامل والمعايير منها التعريف والدوافع، وتعددت الهيئات والدول المانحة وتعددت مصادر الحصول على المعلومات و البيانات، ففي الدول النامية يقتصر على المنح الاقتصادية الخالصة التي لا تحمل أي التزام بالوفاء، في حين أن في الدول المتقدمة يتسع ليشمل المنح الاقتصادية العامة والخاصة وإئتمان التصدير والمساعدات الفنية وبرامج التدريب ورؤوس الاموال أو إعادة جدولة المديونية أو المزايا الجمركية، ويخلق الحاجة لتعريف شامل للمعونة مشكلات أخرى خاصة عند قياس الحجم والآثار، وقد تكون المساعدات إقتصادية أو سياسية ولذلك لم يتم الوقوف على تعريف محدد.

كما تعرف المعونات الدولية بأنها جميع التدفقات الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المتلقيه في البلدان الأقل نمواً في العالم الثالث، وتتسم التدفقات المالية والخدمات الخارجية بالتنوع (وليد محمد يوسف شرف الدين، ٢٠٠٨).

المعايير البيئية: يقصد بالمعايير البيئية هي "تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها". ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلاً عن مواصفات التعبئة والتغليف (يوسف معمر، ٢٠١٧).

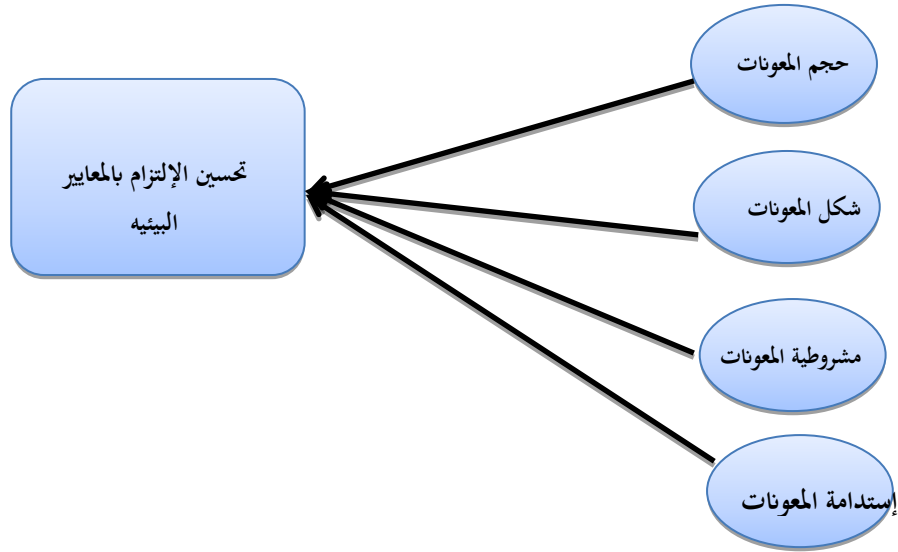
إجراءات الدراسة

- ١- **منهج الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على:
 - **المنهج الوصفي:** من خلال أسلوب يتم استخدامه لدراسة ووصف مشكلة الدراسة وصفاً دقيقاً للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة.
 - **المنهج الاستنباطي:** لإستنباط الكيفية التي تم بها توجيه المعونات الدولية البيئية الى مصر خلال فترة الدراسة للتوصل الى مدى مساهمة تلك المعونات فى تحسين الإلتزام بالمعايير البيئية.
 - **المنهج الإستقرائي:** من خلال الدراسة النظرية والإستفادة من الكتب والدوريات والدراسات لتحديد المفاهيم والإستفادة منها فى التوصل الى النتائج النظرية.
- قام الباحثون باستخدام برنامج التحليل الإحصائى IBM SPSS الإصدار ٢٦ المستخدم فى البحوث الإنسانية والاجتماعية عند تحليل بيانات قوائم الإستقصاء. وعند جمع البيانات الأولية من قوائم الاستقصاء فإن تجهيز البيانات أو ما يُعرف بالتحليل الأولي للبيانات Preliminary data analysis يعتبر خطوة أساسية ومطلوبة قبل إجراء التحليلات الإحصائية. حيث أن التحليل الأولي للبيانات يُعد أمراً بالغ الأهمية للتأكد من أن التحليلات الإحصائية سوف تتم بشكل صحيح. وقد تأسست عملية التحليل الأولي للبيانات من المراحل التالية:
 - التعامل مع القيم المفقودة Missing Data Handling.
 - إجراء اختباري الثبات والصدق Reliability and Validity Tests.

٢- متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل
(المعونات)

المتغير التابع
(المعايير البيئية)



٣- أدوات جمع البيانات:

قام الباحثون بعمل استمارة استقصاء تم توزيع (٨٤) استمارة على مسئولى المصانع والشركات التى إستفادت من المعونات البيئية الدولية خلال فترة الدراسة بمشروع "حماية البيئة بالقطاع الخاص وقطاع العمال الصناعى فى مصر".

- البيانات الديموغرافية (نوع نشاط الشركة - عمر الشركة بالسنوات في هذا النشاط)
- تم توزيع الشركات بحسب القطاعات إلى (مواد كيميائية- طعام- بناء- معادن - نسيج- هندسة)

٤- محاور الدراسة:

المحور الأول: تطوير الداء المؤسسى اعتماداً على المعونات البيئية

أولاً: من حيث شروط المعونات

ثانياً: من حيث استدامة المعونات

المحور الثانى: دور المعونات البيئية فى تحقيق الإلتزام بالمعايير والإشترطات البيئية فى مصر

- مقياس مستويات متغيرات الدراسة

المقياس	الوزن
غير موافق بشده	١
غير موافق	٢
لا أدري	٣
موافق	٤
موافق بشده	٥

هذا القسم فى قائمة الاستقصاء يحتوى العبارات التى تخص كل متغير من متغيرات الدراسة، طبقاً لفروض الدراسة.

جدول (٢): نتائج تطبيق معاملي الثبات والصدق وعدد العبارات لكل متغير ودرجة القبول

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق	درجة القبول
شروط المعونات فى الإطار البيئى	١١	٠,٩١٢	٠,٩٥٩	ممتاز
استدامة المعونات البيئية	٩	٠,٩٣٨	٠,٩٦٩	ممتاز
دور المعونات البيئية فى تحقيق الإلتزام بالمعايير والإشترطات البيئية فى مصر	١٠	٠,٩٢٣	٠,٩٦١	ممتاز

المصدر: إعداد الباحث فى ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من الجدول أن جميع قيم معامل كرونباخ ألفا أكبر من ٠,٩، وطبقاً لمستويات معامل كرونباخ ألفا فإن جميع متغيرات الدراسة لها اتساق داخلي ممتاز، مما يُشير إلى أن هناك استقرار في العبارات المُعبّرة عن كل متغير، كما أن قائمة الاستقصاء تقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فإنها تُمثل مجتمع الدراسة بشكل جيد. لذلك يمكن الاعتماد على بيانات هذه القائمة في عمل التحليلات والاختبارات الإحصائية.

٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة: قام الباحثون - بعد جمع بيانات الدراسة الميدانية - بتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وإجراء الأساليب الإحصائية التالية:

- **مقياس الإعتدالية Reliability:** وذلك من خلال المقياس (ألفا) Cronbatch Alpha لأسئلة قائمة الإستقصاء، وذلك لمعرفة مدى الوثوقية في استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الإستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.
- **اختبار التناسق الداخلي Internal Consistency:** وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستقصاء والمحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، للتأكد من أن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه.
- **التكرارات والنسب المئوية Frequency Tables:** حيث يبين هذا الأسلوب أعداد إستجابات عينة البحث في كل فئة من فئات مقياس ليكرت على أسئلة قائمة الإستقصاء، والأوزان النسبية لتلك الإستجابات، وقد تم استخدام الرسوم البيانية Graphics لزيادة الإيضاح.
- **الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:** وذلك بتصنيف متغيرات الدراسة، وذلك بحساب الوسط الحسابي Mean كمقياس للنزعة المركزية، والتشتت Standard Deviation كمقياس للتشتت.

- إجراء إختبار **T.Test**: وقد تطلب ذلك تحديد القيمة الاختبارية والتي تمثلت في متوسطات مقياس ليكرت وهي القيمة المحايدة ٣، وفي ضوء ذلك تم صياغة فرض العدم والفرض البديل، كما يلي:

$$H_0 : \mu = 3 \text{ : الفرض العدم}$$

$$H_1 : \mu \neq 3 \text{ : لفرض البديل}$$

ويكون القرار بناء على مستوى المعنوية المحسوب، إذا كان أقل من ٠,٠٥ فإننا يمكننا رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وفي حالة قبول الفرض البديل ننظر إلى قيمة T فإذا كانت موجبة كان متوسط الاستجابات أكبر من القيمة المحايدة ٣، وإذا كانت سالبة كان متوسط الاستجابات أقل من القيمة المحايدة ٣.

- تحليل التباين (ANOVA) Analysis of Variance: ويهدف إلى اختبار تساوي متوسطات متغيرات الدراسة بحسب القطاعات، ويمكن صياغة الفرض العدم والفرض البديل كالتالي:

الفرض العدم $H_0: M_1=M_2=...=M_n$ أي متوسط المتغير للقطاع الأول = متوسط المتغير للقطاع الثاني = متوسط المتغير للقطاع رقم n.

الفرض البديل: يوجد زوج واحد على الأقل من القطاعات مختلف في المتوسطات. وفي حالة رفض فرض العدم يتم إجراء اختبار المقارنات المتعددة لتحديد أزواج القطاعات ذات المتوسطات المختلفة.

- معامل الارتباط الخطي لبيرسون Person Correlation Coefficient: وذلك عن طريق معامل الارتباط الخطي لبيرسون، ومن خلال هذه العلاقة سوف يتم تحديد درجة واتجاه ودلالة علاقات الارتباط البسيط، بين متغيرات الدراسة.

- تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression: وذلك لبناء نموذج يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يمكن من خلاله التنبؤ بقيمة المتغير التابع في حالة معرفة قيم المتغيرات المستقلة.
- تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression: وذلك لبناء نموذج إحصائي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويتميز أسلوب الانحدار المتدرج عن أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression بأنه يكتفى بالمتغيرات المعنوية فقط أي ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع، كما أنه يضمن استقلالية العوامل المستقلة الداخلة في النموذج، أي أنه يعالج مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة .Multicollinearity

ومن أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الانحدار ما يلي:

- معامل التحديد R^2 : هو مربع معامل الارتباط المتعدد ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي يقوم بتفسيرها وشرحها المتغير المستقل.
- اختبار (F test): هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) ويختبر معنوية نموذج الانحدار ككل، وتكون قاعدة الحكم بناءً على مستوى المعنوية المحسوب Sig.، فإذا كان أقل من 0,05 يمكن قبول معنوية النموذج.
- اختبار (T test): وذلك لاختبار معنوية المعلمات المقدرة (أي ثابت الانحدار، ومعامل الانحدار) وتكون قاعدة الحكم بناءً على مستوى المعنوية المحسوب Sig. فإذا كان أقل من 0,05 يمكن قبول معنوية المعامل المقدرة.

٦- نطاق الدراسة:

الحدود الموضوعية: مساهمة المعونات البيئية في إطار التعاون الدولي في تحسين الإلتزام بالمعايير البيئية.

الحدود المكانية: وزارة البيئة - وزارة التجارة والصناعة - وزارة التعاون الدولي - مشروع حماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال الصناعي في مصر.
الحدود الزمانية: الحدود الزمانية في فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

القسم الأول من قائمة الاستقصاء:

العينة التي تم التطبيق عليها: تكونت العينة من المصانع والشركات الخاصة بقطاعات (المواد الكيماوية والطعام والبناء والمعادن والنسيج والهندسة) التي إستقادت من المعونات البيئية الدولية وعددهم (٨٤) شركة ومصنع تابعين لمشروع "حماية البيئة بالقطاع الخاص وقطاع العمال الصناعي في مصر"، وتم التطبيق عليها عام ٢٠٢١.
يتضمن هذا القسم توزيع الشركات بحسب القطاعات، ويوضح الجدول التالي توزيع الشركات بحسب القطاعات:

جدول (٣): توزيع الشركات بحسب القطاعات

القطاع	عدد	نسبة %
مواد كيماوية	٢٠	٢٣,٨
طعام	٢١	٢٥,٠
بناء	٢٨	٣٣,٣
معادن	٦	٧,١
نسيج	٥	٨,٣
هندسة	٢	٢,٤
الإجمالي	٨٤	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يظهر الجدول أن أعلى الشركات تمثيلاً في العينة هي شركات البناء، والطعام، والمواد الكيماوية حيث بلغت النسب ٣٣,٣%، ٢٥%، ٢٣,٨%، بينما كان أقلها هي شركات النسيج والمعادن والهندسة حيث بلغت النسب ٨,٣%، ٧,١%، ٢,٤% من إجمالي عينة الدراسة والبالغ عددها ٨٤ شركة.

القسم الثاني من قائمة الاستقصاء:

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال استمارة استقصاء، وقد تم تصميم الاسئلة بمقياس خماسي حيث ام النعبير عن اراء المستقصى منهم بالمستويات التالية:

- غير موافق بشده: يأخذ القيم من صفر الى ٢٠
- غير موافق: يأخذ القيم من ٢١ الى ٤٠.
- محايد: يأخذ القيم من ٤١ الى ٦٠.
- موافق: يأخذ القيم من ٦١ الى ٨٠.
- موافق بشده: يأخذ القيم من ٨١ الى ١٠٠.

وحيث ان متغيرات الدراسة هي الوسط الحسابي للاجابات على عبارات استمارة الاستقصاء، فقد قام الباحث بحساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكرت، حيث يعتبر من أفضل أساليب قياس الاتجاهات ويستخدم المتوسط المرجح إذا كان المتغير يأخذ قيماً تختلف من حيث أهميتها، لذلك يجب أخذ هذه الأهمية في الاعتبار وذلك بإعطاء كل عبارة الوزن المناسب لأهميتها، فقام الباحث بإعطاء الوزن المناسب لأهمية كل عبارة من عبارات الاستقصاء، وذلك لتحديد بداية منطقة كل اجابه في مقياس ليكرت الخماسي تم عمل الآتي:

- تم حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من اكبر قيمة في المقياس (٥-١=٤)
- تم قسمة المدى (٤) على أكبر قيمة في المقياس (٥) والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي لكل خلية، وكانت (٤ ÷ ٥ = ٠,٨) وتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لكل اجابه من اجابات مقياس ليكرت طبقاً للجدول التالي حيث تم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لكل مستوى من مستويات الاجابه، وذلك لانه عند حساب متوسط الاجابات يجب تحديد مستوى الاجابه لهذا المتوسط:

جدول (٤): مستويات مقياس ليكرت لمتغيرات الدراسه والتي تعبر عن متوسط الاجابات

المقياس	الوزن	الحد الأدنى	الحد الأعلى
غير موافق بشده	١	١	١,٨٠
غير موافق	٢	١,٨١	٢,٦٠
لا أدري	٣	٢,٦١	٣,٤٠
موافق	٤	٣,٤١	٤,٢٠
موافق بشده	٥	٤,٢١	٥

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من الجدول أن معظم استجابات العينة قد وقعت في الفئتين ("موافق"، "موافق بشدة") حيث كانت نسب المستجيبين في هاتين الفئتين للأسئلة الواردة بالجدول كالاتى (٩١,٧%، ٩٦,٤%، ٩٠,٥%، ٩٤,٠%، ٩٦,٤%، ٩٧,٦%، ٩١,٧%، ١٠٠,٠%، ٩٨,٨%، ٩٨,٨%، ٩٧,٦%) لعبارات شروط المعونات في على الترتيب. مما يدل على أن موافقة من قبل العينة على شروط المعونات في الإطار البيئي.

جدول (٥): التوزيع التكراري لعبارات المتغير الثاني "استدامة المعونات البيئية"

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	بيان	استدامة المعونات البيئية
٣٥	٤٧	٢	٠	٠	عدد	تساهم المعونات البيئية الدولية في تطوير الأداء المؤسسي البيئي في مصر
٤١,٧	٥٦,٠	٢,٤	٠,٠	٠,٠	%	
٣٣	٤٩	٢	٠	٠	عدد	هناك ضرورة لمزيد من التنسيق مع الجهات والمؤسسات الحكومية في مصر لتعزيز الاستفادة من المعونات البيئية
٣٩,٣	٥٨,٣	٢,٤	٠,٠	٠,٠	%	
٣٦	٤٧	٠	١	٠	عدد	هل وجود التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية يزيد من حصول مصر على المعونات البيئية اللازمة
٤٢,٩	٥٦,٠	٠,٠	١,٢	٠,٠	%	
٣٥	٤٨	١	٠	٠	عدد	توفر الجهات الرسمية في مصر المعلومات للجهات المانحة عن المشروعات المتضررة من عدم قدرتها على التوافق مع المعايير البيئية
٤١,٧	٥٧,١	١,٢	٠,٠	٠,٠	%	
٣٥	٤٧	٢	٠	٠	عدد	يتم تقليل الانبعاثات السامة والضارة بالتوافق مع زيادة المعونات البيئية
٤١,٧	٥٦,٠	٢,٤	٠,٠	٠,٠	%	
٣٦	٤٦	٢	٠	٠	عدد	توجد خطة لوزارة البيئة المصرية لربط المعونات البيئية بالالتزام بالمعايير والإشترطات البيئية.
٤٢,٩	٥٤,٨	٢,٤	٠,٠	٠,٠	%	
٣٦	٤٧	١	٠	٠	عدد	تراعى المحددات الفنية والاقتصادية والاجتماعية عند تحديد قنوات توزيع المعونات البيئية الدولية
٤٢,٩	٥٦,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	%	
٣٦	٤٨	٠	٠	٠	عدد	إضطلاع وزارة التعاون الدولي بملف المعونات البيئية الدولية من شأنه تحقيق مزيد من التقدم فيما يخص المفاوضات ومشاركة المجتمع الدولي
٤٢,٩	٥٧,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	%	
٢٩	٥٥	٠	٠	٠	عدد	هناك حاجة ملحة لتحديث استراتيجية التكيف مع المعايير والإشترطات البيئية باستخدام آلية المعونات البيئية الدولية
٣٤,٥	٦٥,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	%	

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من الجدول أن معظم استجابات العينة قد وقعت في الفئتين ("موافق"، "موافق بشدة") حيث كانت نسب المستجيبين في هاتين الفئتين للأسئلة الواردة بالجدول كالاتي (٩٧,٦%، ٩٧,٦%، ٩٨,٨%، ٩٧,٦%، ٩٧,٦%، ٩٨,٨%، ٩٨,٨%، ٩٧,٦%، ٩٨,٨%، ١٠٠,٠%) لعبارات استدامة المعونات البيئية على الترتيب. مما يدل على أن موافقة من قبل العينة على استدامة المعونات البيئية.

جدول (٦): التوزيع التكراري لعبارات المتغير الثالث "دور المعونات البيئية في تحقيق الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية في مصر"

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	بيان	دور المعونات البيئية في تحقيق الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية في مصر
٣٠	٥٣	١	٠	٠	عدد	يوجد توافق بين أجندة معونات الدولة البيئية وبين السياسات البيئية المصرية.
٣٥,٧	٦٣,١	١,٢	٠,٠	٠,٠	%	
٢٦	٥٦	٢	٠	٠	عدد	تساهم المعونات البيئية في التغلب على مشكلات التلوث البيئي في مصر.
٣١,٠	٦٦,٧	٢,٤	٠,٠	٠,٠	%	
٢٧	٥٧	٠	٠	٠	عدد	يتم تقييم أداء إنفاق المعونات بصورة مستمرة للتأكد من الاستخدام الأمثل لهذه المعونات.
٣٢,١	٦٧,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	%	
٣٠	٥٤	٠	٠	٠	عدد	هل من الضروري إدراج المعايير والاشتراطات البيئية ضمن تعديلات قانون البيئة الجارى حالياً.
٣٥,٧	٦٤,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	%	
٢٥	٥٨	١	٠	٠	عدد	يتم التنسيق والاستفادة من الخبرة الدولية للتأكد من مطابقة المعايير والاشتراطات البيئية المصرية مع الاشتراطات الدولية.
٢٩,٨	٦٩,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	%	
٢٧	٥٦	١	٠	٠	عدد	تقدم المعونات الدعم الفني والتكنولوجي لتسهيل الالتزام بالمعايير البيئية.
٣٢,١	٦٦,٧	١,٢	٠,٠	٠,٠	%	
٢٨	٥٦	٠	٠	٠	عدد	يتم إجراء عمليات تحسين ضرورية باستخدام المعونات البيئية للتوافق مع الإشتراطات البيئية للدولة.
٣٣,٣	٦٦,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	%	
٢٧	٥٦	١	٠	٠	عدد	يتم مشاركة ممثلي أنشطة القطاعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتحديد المشاكل الفنية والتمويلية التي تعوق الالتزام بالمعايير البيئية.
٣٢,١	٦٦,٧	١,٢	٠,٠	٠,٠	%	
٢٥	٥٩	٠	٠	٠	عدد	يتم التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص للتوافق على الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية.
٢٩,٨	٧٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	%	
٢٨	٥٦	٠	٠	٠	عدد	تعد وزارة البيئة المسئول الأول عن إدارة ملف المعونات البيئية الدولية.
٣٣,٣	٦٦,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	%	

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من الجدول أن معظم استجابات العينة قد وقعت في الفئتين ("موافق"، "موافق بشدة") حيث كانت نسب المستجيبين في هاتين الفئتين للأسئلة الواردة بالجدول كالآتي (٩٨,٨%، ٩٧,٦%، ١٠٠,٠%، ١٠٠,٠%، ٩٨,٨%، ٩٨,٨%، ١٠٠,٠%، ٩٨,٨%، ٩٨,٨%، ١٠٠,٠%) لعبارات دور المعونات البيئية في تحقيق الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية في مصر على الترتيب. مما يدل على أن موافقة من قبل العينة على دور المعونات البيئية في تحقيق الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية في مصر.

نتائج الدراسة

قد توصل الباحثون الى النتائج الموضحة بالجدول التالي والذي يعرض أسئلة القائمة مقسمة طبقاً لمتغيرات الدراسة ونجد أن هذا الاختبار تم استخدامه للاختبار الفرض التالي:
فرض العدم: متوسط الإجابات يساوى المتوسط العام لمقياس ليكرت ٣.
الفرض البديل: متوسط الإجابات لا يساوى المتوسط العام لمقياس ليكرت ٣.

جدول (٦): نتائج استخدام اختبار (T) لعبارات قائمة الاستقصاء

القرار	القيمة الاحتمالية	قيمة T المحسوبة	العبارة	الرمز
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	١٩,١٤٧	تقوم الجهات المانحة بتحديد مجالات الدعم بدقة بعد الدراسة والتنسيق مع المؤسسات المصرية.	S1
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢١,٠٢٦	تقوم الجهات المانحة بمتابعة أوجه الإنفاق بشكل دائم.	S2
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	١٦,٨٠٧	تلتزم الجهات المانحة بتقديم التدريب أو التأهيل اللازم في إطار دعم التطبيقات.	S3
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢١,٠٢٦	تنسيق الجهات المانحة مع المؤسسات المصرية لتحديد أولويات وشكل وحجم الدعم المطلوب.	S4
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٢,٥٣٥	توجد قياسات واضحة ومستدامة للمشكلات البيئية لتحديد أولويات المعونات.	S5
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٣,٤٨٣	توجد رقابة على القطاعات المتلقية المعونات للتأكد من صحة توجيه الإنفاق.	S6
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	١٥,٤٤٢	تتمتع السياسات البيئية المصرية بدرجة عالية من المرونة.	S7
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٥,٨٤٧	هناك حاجة لتدخل السلطة التشريعية في مصر لسن تشريعات تتعلق بمكافحة آثار المشكلات البيئية.	S8
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٤,٧٧٥	يتم تمويل مشروعات قائمة على استخدامات التنمية النظيفية من خلال المعونات الدولية.	S9
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٤,٧٧٥	ترتبط مؤشرات الرقابة داخل الجهات المانحة بمجموعة من الآليات التي تسهل عملية الرقابة الفنية وتجعلها تتم بصورة صحيحة.	S10
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٣,٦٣١	يتم تحديد أولويات إنفاق المعونات للقطاعات ذات الميزة النسبية بالنسبة لمصر.	S11
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٣,٧٢٢	تساهم المعونات البيئية الدولية في تطوير الأداء المؤسسي البيئي في مصر.	S12
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٣,٥٥١	هناك ضرورة لمزيد من التنسيق مع الجهات والمؤسسات الحكومية في مصر لتعظيم الاستفادة من المعونات البيئية.	S13
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٢,٨٩٩	هل وجود التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية يزيد من حصول مصر على المعونات البيئية اللازمة.	S14
رفض فرض العدم	٠,٠٠٠	٢٤,٨٧٣	توفر الجهات الرسمية في مصر المعلومات للجهات المانحة عن المشروعات المتضررة من عدم قدرتها على التوافق مع المعايير البيئية.	S15

تابع جدول (٦): نتائج استخدام اختبار (T) لعبارات قائمة الاستقصاء

الرمز	العبارة	قيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية	القرار
S16	يتم تقليل الانبعاثات السامة والضارة بالتوافق مع زيادة المعونات البيئية.	٢٣,٧٢٢	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S17	توجد خطة لوزارة البيئة المصرية لربط المعونات البيئية بالالتزام بالمعايير والإشترطات البيئية.	٢٣,٨٢٥	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S18	تراعى المحددات الفنية والاقتصادية والاجتماعية عند تحديد قنوات توزيع المعونات البيئية الدولية.	٢٤,٩٨٤	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S19	إضطلاع وزارة التعاون الدولي بملف المعونات البيئية الدولية من شأنه تحقيق مزيد من التقدم فيما يخص المفاوضات ومشاركة المجتمع الدولي.	٢٦,٣٠٠	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S20	هناك حاجة ملحة لتحديث استراتيجية التكيف مع المعايير والإشترطات البيئية باستخدام آلية المعونات البيئية الدولية.	٢٥,٧٧٧	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S21	يوجد توافق بين أجندة معونات الدولة البيئية وبين السياسات البيئية المصرية.	٢٤,٥١٨	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S22	تساهم المعونات البيئية في التغلب على مشكلات التلوث البيئي في مصر.	٢٣,٣٤٨	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S23	يتم تقييم أداء إنفاق المعونات بصورة مستمرة للتأكد من الاستخدام الأمثل لهذه المعونات.	٢٥,٧٧٨	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S24	هل من الضروري إدراج المعايير والإشترطات البيئية ضمن تعديلات قانون البيئة الجارى حالياً.	٢٥,٨٠٤	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S25	يتم التنسيق والاستفادة من الخبرة الدولية للتأكد من مطابقة المعايير والإشترطات البيئية المصرية مع الإشرطات الدولية.	٢٤,٥٣٧	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S26	تقدم المعونات الدعم الفني والتكنولوجي لتسهيل الالتزام بالمعايير البيئية.	٢٤,٤٧٩	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S27	يتم إجراء عمليات تحسين ضرورية باستخدام المعونات البيئية للتوافق مع الإشرطات البيئية للدولة.	٢٥,٧٦٨	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S28	يتم مشاركة ممثلي أنشطة القطاعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتحديد المشاكل الفنية والتمويلية التي تعوق الالتزام بالمعايير البيئية.	٢٤,٤٧٩	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S29	يتم التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص للتوافق على الالتزام بالمعايير والإشرطات البيئية.	٢٥,٨٥٦	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
S30	تعد وزارة البيئة المسئول الأول عن إدارة ملف المعونات البيئية الدولية.	٢٥,٧٦٨	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من الجدول أنه تم رفض الفرض العدم لكل أسئلة الاستقصاء، ولما كانت كل قيم T موجبة فهذا يعنى أن مفردات العينة تميل الى الإجابة بالموافقه أو الموافقه بشدة. وهذا يعنى أن الإجابات أكبر من المتوسط وأن هناك فرق جوهري موجب بين الإجابات والمتوسط العام ٣ ويمكن القول أنه فى المجتمع فإن آراء العينة تقع فى الجانب الأيمن لمنحنى الاجابات.

والجدول التالي يبين اختبار T test لمحاو الدراسة:

جدول (٧): نتائج اختبار T test لمحاو الدراسة

الرمز	العبارة	قيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية	القرار
X1	شروط المعونات	٢٩,٠٥٨	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
X2	استدامة المعونات	٢٩,٧٤٩	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم
Y	دور المعونات البيئية فى تحقيق الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية فى مصر	٣٢,٥٥٨	٠,٠٠٠	رفض فرض العدم

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من هذا الجدول أنه يمكن رفض الفرض العدم باحتمال ٩٥% لجميع متغيرات الدراسة. وهذا يؤكد أن المستجيبين فى المجتمع يميلون إلى الموافقة أو الموافقة بشدة على متغيرات الدراسة حيث أن قيمة T المحسوبة موجبة باحتمال ٩٥% من مجتمع الدراسة.

جدول (٨): نتائج تحليل التباين على متغيرات الدراسة

القرار	Sig. المعنوة	قيمة F	Mean Square متوسط المربعات	df درجات الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغيرات
رفض فرض العدم	٠,٠٤٩	٢,٣٤٤	٠,٣٨٢	٥	١,٩٠٩	بين المجموعات	X1
			٠,١٦٣	٧٨	١٢,٦٩٩	داخل المجموعات	
				٨٣	١٤,٦٠٨	الكلية	
قبول فرض العدم	٠,١٦١	١,٦٣٤	٠,٢٩١	٥	١,٤٥٤	بين المجموعات	X2
			٠,١٧٨	٧٨	١٣,٨٨٨	داخل المجموعات	
				٨٣	١٥,٣٤٢	الكلية	
قبول فرض العدم	٠,٧٢٥	٠,٥٦٧	٠,٠٨	٥	٠,٤	بين المجموعات	Y
			٠,١٤١	٧٨	١١,٠٢٣	داخل المجموعات	
				٨٣	١١,٤٢٣	الكلية	

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يظهر الجدول ما يلي:

- قبول فرض العدم بخصوص المتغيرين X2 "استدامة المعونات"، X3 "دور المعونات البيئية في تحقيق الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية في مصر" أي لا توجد لا توجد فرق ذات دلالة معنوية بين المتوسطات بحسب القطاعات، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث كان مستوى المعنوية ٠,١٦١، ٠,٧٢٥ للمتغيرين على التوالي، وهو أكبر من ٠,٠٥ مما يؤكد عدم معنوية تلك الفروق.
- رفض فرض العدم بخصوص المتغير X1 "شروط المعونات"، وقبول الفرض البديل، أي توجد فرق ذات دلالة معنوية بين المتوسطات بحسب القطاعات، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث كان مستوى المعنوية ٠,٠٤٩، وهو أقل من ٠,٠٥ مما يؤكد معنوية تلك الفروق.

ولتحديد أزواج القطاعات المختلفة تم إجراء تحليل المقارنات المتعددة "توكي" وحصلنا على النتائج التالية:

جدول (٩): نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة للمتغير X1 "شروط المعونات البيئية"

المجموعات		عدد الحالات	القطاع
٢	١		
	٣,٧٣	٢	هندسه
٤,١٠	٤,١٠	٧	نسيج
٤,٢٦	٤,٢٦	٢١	طعام
٤,٣٠	٤,٣٠	٢٠	مواد كيمياويه
٤,٣٩		٦	معادن
٤,٤٩		٢٨	بناء

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يظهر الجدول ما يلي:

- وجد أن أعلى القطاعات من حيث الموافقة على شروط المعونات في الإطار البيئي هما قطاعي "المعادن"، و "البناء" حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤,٣٩ في كلٍ منهما، ولم توجد فروق ذات دلالة معنوية بين هذين القطاعين، حيث تواجدا في مجموعة واحدة، وإنما وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين هذين القطاعين وباقي القطاعات.
- يلي ذلك قطاعات "المواد الكيماوية" و "الطعام" و "النسيج" حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤,٣٠، ٤,٢٦، ٤,١٠ على التوالي، ولم توجد فروق ذات دلالة معنوية بين تلك القطاعات، حيث تواجدوا في مجموعة واحدة، وإنما وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين تلك القطاعات وباقي القطاعات.

- وفي المرتبة الأخيرة قطاع "الهندسة" حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣,٧٣، وقد وجدت فروق ذات دلالة معنوية بين هذا القطاع وباقي القطاعات.

جدول (١٠): فروض الدراسة والمتغيرات المرتبطة بها

رقم الفرض	الفرض	متغيرات الفروض	
		المتغير المستقل	المتغير التابع
الأول	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروطية المعونات في الإطار البيئي وبين تعظيم الاستفادة منها في الإطار البيئي	مشروطية المعونات في الإطار البيئي	تعظيم الاستفادة منها في الإطار البيئي
الثاني	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استدامة المعونات البيئية وبين تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة	استدامة المعونات البيئية	تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

لاختبار هذه الفروض، قام الباحث بتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة وبعضها البعض، وتوصل الباحث الى النتائج التالية:

جدول (١١): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات		X1	X2	Y
X1	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	١		
	القيمة الاحتمالية			
X2	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	**٠,٧٥٢	١	
	القيمة الاحتمالية	٠,٠٠٠		
Y	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	**٠,٥٣٢	**٠,٧٤١	١
	القيمة الاحتمالية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء
(**) علاقة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١.

يظهر الجدول ما يلي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير "مشروطية المعونات في الإطار البيئي" والمتغير "تعظيم الاستفادة منها في الإطار البيئي" حيث بلغ قيمة معامل ارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين ٠,٥٣٢، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين هذين المتغيرين وباختبار معنوية معامل الارتباط اتضح ان القيمة الاحتمالية لاختبار t أصغر من ١% (مستوى المعنوية) وهذا يدل على أن علاقة الارتباط جوهرية بين "مشروطية المعونات في الإطار البيئي" والمتغير "تعظيم الاستفادة منها في الإطار البيئي" باحتمال ٩٩%.

نلخص مما سبق إلى قبول الفرض الأول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروطية المعونات في الإطار البيئي وبين تعظيم الاستفادة منها في الإطار البيئي".

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير "استدامة المعونات البيئية" والمتغير "تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة" حيث بلغ قيمة معامل ارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين ٠,٧٤١، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين هذين المتغيرين وباختبار معنوية معامل الارتباط اتضح ان القيمة الاحتمالية لاختبار t أصغر من ١% (مستوى المعنوية) وهذا يدل على أن علاقة الارتباط جوهرية بين "استدامة المعونات البيئية" والمتغير "تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة" باحتمال ٩٩%.

نلخص مما سبق إلى قبول الفرض الثاني "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استدامة المعونات البيئية وبين تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة".

- وقد توافر لدى الباحثة دليل إحصائي بمعامل ثقه ٩٩% على وجود علاقات طردية وجوهرية بين كل زوج من أزواج المتغيرات، ولكن بقيت دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

جدول (١٢): نتائج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

R Square	المعنوية P	اختبار F	المعنوية Sig.	اختبار T	معاملات الانحدار	المتغيرات المستقلة
٠,٥٣٠	٠,٠٠٠	٤٩,٥٢٩	٠,٠٠٠	٥,١٣١	١,٥٦٣	ثابت الانحدار
			٠,٦١٨	٠,٥٠٠-	-	X1
			٠,٠٠٠	٦,٩٣٠	٠,٦٧٩	X2
	معنوية النموذج		معنوية المتغير X2 وعدم معنوية المتغير X1			النتيجة
المتغير التابع: Y						

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من الجدول السابق أن معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$Y = 1.563 - 0.050 * X1 + 0.679 * X2 + \varepsilon$$

- حيث أن Y ترمز للمتغير التابع "تعظيم الاستفاده منها في الإطار البيئي، تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة"، كما أن X1 ترمز للمتغير المستقل الأول "مشروطية المعونات في المجال البيئي"، X2 ترمز للمتغير المستقل الثاني "استدامة المعونات البيئية"، ε ترمز للخطأ العشوائي.

ولكن يؤخذ على النموذج ما يلي:

- إشارة معامل المتغير X2 "استدامة المعونات البيئية" سالبة، في حين أن العلاقة بين المتغير X2 والمتغير Y موجبة كما سبق بيانه من تحليل مصفوفة الارتباط.
- اتضح من اختبار T أن مستوى المعنوية للمتغير X2 "استدامة المعونات البيئية" ٠,٦١٨ وهو أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم معنوية المتغير.

يدل ذلك على أن النموذج يعاني من مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة **Multicollinearity**، حيث توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرين $X1$, $X2$ كما ظهر من مصفوفة الارتباط.

جدول (١٣): نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regrsson

R Square	المعنوية P	اختبار F	المعنوية Sig.	اختبار T	معامل الانحدار	المتغيرات المفسرة
٠,٥٤٩	٠,٠٠٠	٩٩,٧٢	٠,٠٠٠	٥,٣٣٥	١,٥٠٨	ثابت الانحدار
			٠,٠٠٠	٩,٩٨٦	٠,٦٣٩	$X2$
		معنوية النموذج	معنوية المعاملات المقدره		النتيجة	
المتغير التابع: Y تعظيم الاستفاده منها في الإطار البيئي، تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة						

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من الجدول السابق أن معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$Y = 1.508 + 0.639 * X2 + \varepsilon$$

- حيث أن Y ترمز للمتغير التابع "تعظيم الاستفاده منها في الإطار البيئي، تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة"، $X2$ ترمز للمتغير المستقل الثاني "استدامة المعونات البيئية"، ε ترمز للخطأ العشوائي.

ومن النموذج يتضح ما يلي:

- المتغير الأكثر تأثيراً على المتغير التابع هو $X2$ "استدامة المعونات البيئية".
- تدل قيمة معامل المتغير المستقل $X2$ على مقدار التأثير، أي أن زيادة المتغير المستقل $X2$ "استدامة المعونات البيئية" بدرجة واحدة من درجات ليكرت، يؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمقدار ٠,٦٣٩ درجة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نستعرضها فيما يلي:

- قبول الفرض الأول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشروطية المعونات في الإطار البيئي وبين تعظيم الاستفادة منها في الإطار البيئي".
- حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير "مشروطية المعونات في الإطار البيئي" والمتغير "تعظيم الاستفادة منها في الإطار البيئي".
- قبول الفرض الثاني "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استدامة المعونات البيئية وبين تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة".
- حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير "استدامة المعونات البيئية" والمتغير "تقليل معدلات التلوث وتنمية الصناعات النظيفة"

المراجع

- أسامة الخولي، ٢٠٠٢، البيئة و قضية التنمية و التصنيع، عالم المعرفة، الكويت، مطابع السياسة.
- اشرف عرفات أبو حجازة، ٢٠٠٦، مبدأ الملوث يدفع، القاهرة، دار النهضة العربية.
- إسراء محمد حلمي، الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧
- عبد الرزاق مقري، 2008، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، الجزائر، دار الخلدونية.
- محمد سعد أبو عامود، 2007، العلاقات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

ضياء رحيم محسن، التمويل الدولي والمعوقات فى القطاع المصرفى العراقى أسباب ومعالجات الحوار المتمدن، العدد ٥٠٤١، ٢٠١٦.

زينب عباس زعزوع، ٢٠١٢، دور المنح والمساعدات الأجنبية فى التطوير التنظيمى، دار النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى.

ليلى مصطفى البرادعى، ٢٠٠٠، قضايا إدارة-إدارة المعونات الخارجية الموجهة الى مجال البيئة فى مصر، العدد الرابع، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة.

يوسفى معمر، بقنيش عثمان، إشكالية المعايير البيئية فى التجارة الدولية بين جدلية سياسة الحماية و السياسة الحمائية، مجلة البحوث العلمية فى التشريعات البيئية، العدد التاسع، ٢٠١٧، جامعة ابن خلدون.

بسنت مطر، دور سياسة القروض العامة والمنح فى تحقيق التوازن البيئى دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

وليد محمد يوسف شرف الدين، ٢٠٠٨، إمكانية ترشيد إستفادة مصر من إتفاقيات المساعدات الإنمائية الرسمية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

يوسف معمر،

Alexander Thompson and Daniel Verdier, Multilateralism, Bilateralism, and Regime Design¹, International Studies Quarterly (2014) 58, 15-28, Ohio State University.

<https://www.monde-diplomatique.fr/index/> Cooperation sujet/cooperation, Coopération internationale, 2019

Ministry of planning and International, Development Co-operation Report, Cairo, 2012, pp 101-186

necessity Creating a stable economic environment and strong institutions in order to create investments that achieve sustainable growth and adopt good governance and popular participation for the recipient countries.

To achieve the objectives of the study, a survey form was designed and the inductive approach was relied upon through the method of theoretical study, field study and appropriate statistical tests to test the validity of the hypotheses and answer the questions of the study. Of the international environmental aid during the study period for the project “Environmental Protection in the Private Sector and the Industrial Business Sector in Egypt.” The results of this study showed that:

- There is a statistically significant relationship between the conditionality of aid in the environmental framework and the maximization of benefit from it in the environmental framework.
- "There is a statistically significant relationship between the sustainability of environmental aid and the reduction of pollution rates and the development of clean industries."